الحدث

وصل وفد إيران إلى فيينا، أمس السبت، لإجراء مباحثات غير رسمية قبيل استئناف المفاوضات الهادفة إلى إحياء الاتفاق النووي، غداً الإثنين، وذلك على وقع توعّد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، بـ«خيارات أخرى» في حال فشل المفاوضات

النووي الإيراني

مباحثات غير رسمية قبيل استئناف مفاوضات فيينا

طهران ـ **صابر غل عنبري**
صالح النعامي

يوم واحد يفصل إيران والقوى العالمية عن العودة مجدداً إلى طاولة المفاوضات في فيينا، حيث تعقد جولة محادثات سابعة، في محاولة لإحياء الاتفاق النووي. وفيما تسعى إيران بالدرجة الأولى، من خلال العودة للتفاوض، إلى رفع العقوبات الأميركية عنها، وتؤكد أنها تريد التوصل إلى «اتفاق سريع»، تواصل في الوقت نفسه التهديد بـ«خيارات أخرى» في حال فشل المفاوضات، وهو ما توعّد به وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، أمس السبت، بالتوازي مع وصول وفد بلاده المفاوض إلى فيينا.

وأفاد التلفزيون الإيراني، أمس السبت، بأن كبير المفاوضين الإيرانيين، علي باقري كني، وصل أمس، إلى فيينا على رأس وفد للمشاركة في المفاوضات النووية التي تستأنف غداً الإثنين. وقبيل مغادرته طهران، أكد علي باقري كني، الجمعة، أن نجاح مفاوضات فيينا «مرهون بإلغاء جميع العقوبات»، معلناً أن المفاوضات «ستفشل» إذا لم يحصل ذلك. ومن المقرر أن تعقد أطراف الاتفاق النووي «اجتماعات غير رسمية» في فيينا، قبل انطلاق المفاوضات رسمياً، غداً، بحسب ما قاله المبعوث الروسي لهذه المفاوضات، ميخائيل أوليانوف. وأوضح الأخير، في تغريدة عبر «تويتر»، أول من أمس الجمعة، أن «الاجتماعات غير الرسمية لأعضاء الاتفاق النووي ستبدأ بصيغ مختلفة، استعداداً لاستئناف مفاوضات فيينا».

من جهته، قال وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، أمس السبت، إن

> عبد اللهيان: نجاح مفاوضات فيينا مرهون بإلغاء جميع العقوبات

> انتشار شرطة مكافحة الشغب في أصفهان بعد يوم من العنف

بلاده «اتخذت جميع الترتيبات للتوصل إلى اتفاق جيد وسريع» خلال المفاوضات النووية المرتقبة في فيينا، متوعداً في الوقت نفسه بـ«خيارات أخرى» في حال فشلت المفاوضات. وربط عبد اللهيان التوصل إلى هذا الاتفاق «الجيد والسريع» بـ«عودة الأطراف الأخرى إلى كامل تعهداتها»، مؤكداً، في منشور عبر تطبيق «إنستغرام»، عن أداء وزارته خلال مائة يوم من توليه المنصب، أن «الموقف الصريح للجمهورية الإسلامية أنه يجب تأمين حقوق ومصالح الشعب الإيراني خلال المفاوضات ورفع العقوبات». وأعرب وزير الخارجية الإيراني عن أمله في أن «تمضي مفاوضات فيينا إلى الأمام وتُتخذ فيها خطوات أساسية وناجحة».

وأشار عبد اللهيان إلى تحركات واتصالات الخارجية الإيرانية خلال الفترة الأخيرة، قبل استئناف المفاوضات، قائلاً إنه أجرى مباحثات هاتفية «مفصلة» مع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتفاق النووي؛ روسيا والصين وبريطانيا وألمانيا وفرنسا، لافتاً أيضاً إلى زيارات علي باقري كني، إلى دول أوروبية وروسيا وجولته الإقليمية الأخيرة في هذا الصدد.

وتابع: «الجمهورية الإسلامية لن تكون مكتوفة اليد، وأمامنا خيارات متعددة، ونحن اخترنا البدء في العمل من خيار التفاوض في فيينا»، مضيفاً «إننا جادون في التفاوض والتوصل إلى اتفاق، ونأمل أن تكون لدى بقية الأطراف أيضاً هذه الجدية». وعقدت حتى الآن ست جولات من المفاوضات، لكنها توقفت يوم 20 يونيو/ حزيران الماضي بطلب من طهران، بحجة انتقال السلطة التنفيذية، إثر الانتخابات الرئاسية التي جاءت بالرئيس المحافظ إبراهيم رئيسي. في الأثناء، تواصل الأوساط الإسرائيلية انشغالها بالملف النووي الإيراني. ويبدأ وزير الخارجية الإسرائيلي، يئير لبيد، جولة أوروبية اليوم الأحد، يزور خلالها خصوصاً بريطانيا وفرنسا، لحث رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، على تشديد مواقف بلديهما في المفاوضات مع إيران، وفق ما ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية، أول من أمس الجمعة. في موازاة ذلك، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، إيهود أولمرت، إن إسرائيل لن تهاجم منشآت إيران النووية.

ونقل موقع صحيفة «معاريف» عن أولمرت قوله أمس، إن كل الاستعدادات والإجراءات التنظيمية التي تعكف عليها إسرائيل بحجة التأهب لضرب إيران تهدف إلى «إخافة الأميركيين» أكثر مما ترمي إلى مراكمة قدرات للمسّ بالبرنامج النووي» لطهران. وأضاف أنه توصل منذ عشر سنوات إلى قناعة مفادها بأن تخصيص موازنات وإعداد الجيش لشن هجوم على المنشآت النووية الإيرانية «سيقود إلى إهدار مليارات الدولارات على حساب المصالح الأمنية ووجودة الحياة في الدولة». وهاجم أولمرت السياسة التي يتبناها رئيس الوزراء الحالي، نفتالي بينت، إزاء الملف النووي الإيراني، وحذر من أنها ستقود إلى مواجهة مع الولايات المتحدة، معرباً بشكل خاص عن قلقه من تصريحات بينت الأخيرة بأن «إسرائيل لا ترى نفسها ملزمة» بأي اتفاق تسفر عنه مفاوضات فيينا بين إيران والقوى العظمى.

وحسب أولمرت، فإن بينت بات يتنافس مع سلفه بنيامين نتنياهو في إبراز مظاهر الهلع، من خلال المواقف التي يتبناها من النووي الإيراني. وحث أولمرت بينت على إجراء حوار دبلوماسي هادئ مع الرئيس الأميركي جو بايدن، وتجنّب «الخطاب العدواني الفارغ والمنغطرس». وبينما قدّر أولمرت أن الإيرانيين يعبدون جداً عن القدرة على تطوير سلاح نووي، أبّد مواصلة إسرائيل شنّ العمليات السرية الهادفة إلى التأثير على البرنامج النووي الإيراني.

وفي مقابل التهديدات الإسرائيلية المتزايدة لإيران، قال رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية محمد إسلامي، أمس السبت، إن «على الكيان الصهيوني النظر في المرآة ومعرفة حجمه الحقيقي قبل توجيه التهديدات باستهداف وضرب المواقع النووية الإيرانية». وأكد إسلامي في تصريح صحافي أن «إيران في استراتيجيتها القومية لم ولن تسعى لحيازة أسلحة نووية وهي تعمل وفق معايير وإطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية». وأكد أن «الأطراف الأخرى لم تفِ بتعهداتها المنصوص عليها في الاتفاق النووي وأصبحت طرفاً مدعياً»، مشدداً على أن «المفاوضات المقبلة في فيينا ستكون حول عودة الأطراف الأخرى لتنفيذ تعهداتها وليس حول القضايا النووية».

في غضون ذلك، تواجه إيران تحديات داخلية متزايدة، على رأسها ما يرتبط بأزمات اجتماعية واقتصادية، إذ شهد يوم الجمعة وقوع اشتباكات بين الشرطة ومتظاهرين في مدينة أصفهان وسط البلاد بعد احتجاجات على نقص المياه، ما أدى لسقوط عدد من الجرحى، فضلاً عن اعتقالات في صفوف المتظاهرين، فيما انتشرت شرطة مكافحة الشغب في المدينة أمس السبت. وقال الجنرال في الشرطة حسن كرامي لوكالة «أنباء فارس» إنه تم توقيف «67 من العناصر الرئيسية والمحرّضين الذين يقفون وراء الاضطرابات». بدوره، قال قائد شرطة أصفهان محمد رضا مرحيدري، للتلفزيون الرسمي أمس، إن عدداً غير محدد من المتظاهرين ورجال الشرطة أصيبوا في الاشتباكات، وإن الشرطة والحرس الثوري ووزارة المخابرات اعتقلت عدداً «محدوداً» من المتظاهرين. كذلك، نقلت وكالة الأنباء «مهر» عن نور الدين سلطانيان، الناطق باسم مستشفى جامعة أصفهان أمس قوله «من بين المحتجين الجرحى اثنان بحالة خطرة».

وأفادت وكالات أنباء إيرانية ومنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، بحسب ما نقلت وكالة «رويترز»، بأن قوات الأمن استخدمت الغاز المسيل للدموع والهراوات وطلقات الخرطوش على ما يبدو أول من أمس خلال اشتباكات مع محتجين يتظاهرون في أصفهان. وأظهرت مقاطع مصورة نُشرت على مواقع التواصل الاجتماعي رجال أمن في المدينة يطلقون فيما يبدو طلقات الخرطوش على محتجين في مجرى نهر «زاينده رود» الذي جفّ، وهو أكبر نهر في المنطقة التي تعاني من الجفاف، كما أطلقوا طلقات في الشوارع القريبة. وقالت وكالة أنباء فارس شبه الرسمية إن المتظاهرين رشقوا الشرطة بالحجارة وأشعلوا النار في دراجة بخارية للشرطة وسيارة إسعاف.

عبد اللهيان: اتخذنا جميع الترتيبات للتوصل إلى «اتفاق سريع» في فيينا (مغداد مجادي/Getty)

استخفاف بالحظر

أكد قائد القوة البحرية في الجيش الإيراني الأدميرال شهرام إيراني (الصورة)، أمس السبت، أنّ بلاده «لديها اليوم القدرة على استخدام أحدث التقنيات في مجال صنع الغواصات والمدمرات الثقيلة والخفيفة بفئاتها المختلفة». وأضاف في تصريح للصحافيين بخصوص تداعيات الحظر الأميركي على صناعة الدفاع في إيران، أنّ «فرض الحظر من عدمه على المجال العسكري الإيراني لا قيمة له بالنسبة لنا، ورفع هذا الحظر من عدمه لا يهمنا حالياً».

شرق غرب

الاحتلال يطلق سراح خمسة صيادين من غزة

أفرجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أمس السبت، عن خمسة صيادين فلسطينيين كانت البحرية الإسرائيلية قد اعتقلتهم في وقت متأخر من مساء أول من أمس الجمعة خلال عملهم في بحر قطاع غزة. وأبقت سلطات الاحتلال على مركب الصيادين محتجزاً في ميناء أسدود، وفق مصادر فلسطينية وناشطين محليين. وكانت البحرية الإسرائيلية سحبت مركب الصيادين إلى ميناء أسدود في خطوة تتكرر مع الصيادين الفلسطينيين كثيراً، قبل أن تطلق سراح الخمسة الموجودين عليه وتحتجز قاربهم.
(العربي الجديد)

الشرطة الإسبانية تتظاهر ضد إصلاح أمني

تظاهر آلاف عناصر الشرطة في مدريد، أمس السبت، ضد خطط الحكومة لتعديل قانون أمن المواطن الذي أقرّ عام 2015 في عهد الحكومة اليمينية السابقة في ذروة الاحتجاجات المناهضة للتقشف، والذي يحظر استخدام صور لقوات الشرطة من دون إذن، في حال كان الأمر يعرّضهم للخطر. ويهدف الإصلاح لتطبيق قرار صدر عن المحكمة الدستورية التي ارتأت بأن اشتراط الحصول على إذن لنشر صور الشرطة «غير دستوري» نظراً إلى أن الممارسة ترقى إلى «رقابة مسبقة». وسار المتظاهرون الذين رفعوا الأعلام الإسبانية ولافتات نقابية ورافقهم سياسيون يمينيون باتّجاه وزارة الداخلية، علماً أن التظاهرات نظّمت بدعوة من منظمة «يوسابول» التي تضم نقابات الشرطة والحرس المدني. وقال رئيس «يوسابول» ميغيل أنخل غوميز للصحافيين «نقول لا لهذا الإصلاح. نعتقد بأنه على القانون أن يتأقلم ليواكب الزمن الحالي ويجب إصلاحه، لكن علينا ألا ندوس قط على حقوق أولئك المسؤولين عن الأمن الذين يتعاملون مع هذا القانون يومياً».
(فرانس برس)

تقرير

غارات يومية على صنعاء: التحالف يوسّع قائمة الأهداف

وسّع التحالف، الذي تقوده السعودية، من قائمة اهدافه في اليمن، لتشمل القيادات في جماعة الحوثيين، وسط تركيز للغارات على صنعاء. ويتزامن ذلك مع تواصل التصعيد العسكري والذي يمتد من الساحل الغربي وحتى مارب وتخوم الجوف

زكريا الكمالي

لم تعد الضربات الجوية في مسرح العمليات الرئيسية داخل محافظة مأرب هي الهدف الأول للتحالف، الذي تقوده السعودية، حيث لجأ لإعادة ترتيب أولوياته، بتنفيذ هجمات يومية على أهداف عسكرية رسمية ومفترضة للحوثيين داخل العاصمة اليمنية صنعاء.

وعلى مدار الأيام الماضية، كانت معسكرات سرية في منطقة الأعناب وحي ذهبان شمالي العاصمة، والنهدين جنوبها، عرضة لهجمات ليلية، وذلك في إطار تصعيد عسكري واسع يمتد من الساحل الغربي وحتى مارب وتخوم الجوف.

وبدأت العمليات، الثلاثاء الماضي، بثلاث غارات طاولت مخازن سرية في حي ذهبان. وسُمع دوي انفجارات عنيفة يُعتقد أنها كانت لمخازن صواريخ باليستية، قبل أن يكرر التحالف هجماته طيلة الأيام الخمسة الماضية، وفقاً لما قال سكان في العاصمة لـ«العربي الجديد». وأوضح السكان أن العمليات الأخيرة مغايرة لسابقاتها، حيث تشهد العاصمة انفجارات غير مسبوقة، ما يشير إلى استخدام صواريخ وقذائف شديدة الانفجار، بهدف الوصول إلى أنفاق وملاجئ سرية لأسلحة الحوثيين.

وكانت أحدث العمليات وقعت فجر أمس السبت، عندما طاولت سلسلة غارات حي ذهبان شمال صنعاء، وهو الموقع الذي كان عرضة لأول غارات جوية، الثلاثاء الماضي. وأعلن التحالف، أن الغارات أسفرت عن تدمير ورش لطائرات مسيرة، ومخازن أسلحة للحوثيين، لافتاً إلى أن «التحركات والنشاطات العدائية والقيادات الإرهابية تأتي ضمن الأولويات». وفيما أشار إلى أن الضربات اليومية تحقق أهدافها، فقد لفت إلى أن التقييم العملياتي للتهديد «يتطلب استمرارها». في المقابل، أعلنت جماعة الحوثيين أن غارتين للتحالف استهدفتا حي ذهبان في صنعاء، من دون الإشارة إلى أي خسائر مادية أو بشرية فيما يخص مقاتليها أو في صفوف المدنيين، وفقاً لما أوردت قناة «المسيرة» الناطقة بلسان الجماعة.

> أعلن التحالف أنّ «القيادات الإرهابية» باتت أهدافاً مشروعة

وجاءت عملية صنعاء، بعد ساعات من ضربة مماثلة استهدفت منطقة العمشية في مديرية حرف سفيان المحاذية لمحافظة صعدة، المعقل الرئيس للحوثيين، شمالي البلاد، حيث أعلن التحالف تدمير منصة إطلاق صواريخ باليستية تشكل تهديداً وشيكاً. ومساء أول من أمس الجمعة، نشر التحالف، لقطات جوية لتفاصيل عملية استهداف دار الرئاسة في منطقة السبعين جنوبي العاصمة، والتي كان النظام السابق قد شيد فيها ملاجئ وأنفاقاً سرية خلال فترة حكمه التي امتدت 33 سنة. وأوضحت الصورة، التي نشرتها وكالة الأنباء السعودية (واس)، آثار ما بعد استهداف عملية نقل أسلحة من منشأة وصفها التحالف بأنها «سرية تحت الأرض» تقع جنوب دار الرئاسة وترتبط بجبل النهدين.

وفي تطور لافت، لم تعد المخازن السرية للصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة هي الهدف الوحيد للضربات الجوية، حيث أعلن التحالف، أن ما أسماها بـ«القيادات الإرهابية» في جماعة الحوثيين باتت أهدافاً مشروعة على مدار الساعة. وبناء على هذا الإعلان، من المتوقع أن يبدأ التحالف بعمليات استهداف تطاول منازل القيادات العسكرية والسياسية للحوثيين في صنعاء، خصوصاً بعد تطور العمليات الاستخباراتية.

ومن المرجح أن يكون لأميركا دور في تطور بنك أهداف التحالف والمعلومات الاستخباراتية، والتي كانت قد توقفت منذ مطلع العام الحالي، وتحديداً منذ بدء فترة ولاية الرئيس جو بايدن التي كانت تنوي العمل على وقف حرب اليمن. ويبدو أن تعنت الحوثيين إزاء جهود السلام، واقتحام مجمع السفارة الأميركية في صنعاء، وكذلك اعتقال عشرات الموظفين المحليين الذين يعملون فيها، جعل واشنطن تغير من استراتيجيتها تجاه الجماعة. وبدا ذلك واضحاً من خلال تصريحات المبعوث الأميركي تيموثي ليندركينغ، الذي دعا، منتصف الأسبوع الماضي، اليمنيين، إلى التوحد في مواجهة استفزازات الحوثيين.

وتصاعدت الهجمات الجوية، منذ اتهام التحالف لإيران والحوثيين، بتحويل مطار صنعاء إلى قاعدة عسكرية لاستهداف دول الجوار، واستخدام طائرات أممية لاختبار صاروخ دفاع جوي، وذلك بعد الكشف عن لقطات مصورة من داخل المطار. وأقرت جماعة الحوثيين، في تصريح لوكيل الهيئة العامة للطيران التابعة للجماعة رائد جبل، بحقيقة اللقطات المسربة، لكنها قالت إنها تمت في المطار العسكري المجاور لمطار صنعاء المدني. وقال جبل، الثلاثاء الماضي: «الكل يعرف هذا، مثله مثل أغلب مطارات العالم، ومنها مطارا أبها وجدة التي يكون المطار العسكري مجاناً للمطار المدني، وتواكب هذا التصوير مع مرور الطائرة الأممية». وأشار إلى أن طيران الأمم المتحدة يصل إلى مطار صنعاء منذ بداية العدوان، بواقع ثلاث إلى خمس رحلات يومياً بانسيابية تامة، ولم يسجل أي خلل أمني أو فني بشهادة طياري الأمم المتحدة وموظفيها. ويبدو أن الهجمات الجوية للتحالف قد نجحت في تحييد ضربات الحوثيين في العمق السعودي، حيث كانت آخر هجمة لهم، يوم السبت قبل الماضي، عندما تم استهداف عدة مواقع عسكرية واقتصادية في العمق السعودي بواسطة 14 طائرة مسيرة، وذلك ضمن ما أطلق عليه «عملية توازن الردع الثامن».

وبعيداً عن غارات صنعاء، تراجعت وتيرة المعارك على أطراف مدينة مأرب الجنوبية، مع خفوت هجمات الحوثيين خلال الساعات الماضية، وفقاً لمصدر عسكري حكومي لـ«العربي الجديد». وقال المصدر، إن «الاستنزاف الكبير الذي تعرضت له المليشيات أجبرها على التراجع إلى أطراف صحراء أم ريش في مديرية الجوبة، وكذلك في وادي ذنة، الذي كان بمثابة المستنقع للجماعة، والتهم المئات من مقاتليها خلال معارك الأسبوعين الماضيين».

وادى تراجع هجوم الحوثيين إلى انحسار الغارات الجوية في مأرب، حيث أعلن التحالف، مساء أمس السبت، تنفيذ 10 غارات جوية فقط، وهو معدل يومي متدن، مقارنة بالضربات التي كانت تصل إلى 30 في ذروة المعارك. ووفقاً لبيان نشرته وكالة «واس»، فقد أسفرت الغارات الجديدة، عن مقتل 60 عنصراً حوثياً وتدمير 7 آليات عسكرية، وهي أرقام دأب التحالف على نشرها بشكل يومي ولا يمكن التحقق من دقتها.

وفي سياق تطورات معارك الساحل الغربي، أعلنت القوات المشتركة الموالية للحكومية، مساء أمس السبت، تحقيق مكاسب ميدانية جديدة مع دخول عملياتها أسبوعها الثاني، منذ إعادة الانتشار المثير للجدل من تخوم مدينة الحديدة. وقالت القوات المشتركة، في بيان، إنها سيطرت على أطراف وادي سقم وعدد من التلال الاستراتيجية المطلة عليه، منها تلة الجمل شمالي مديرية مقبنة التابعة لمحافظة تعز، وذلك بعد معارك عنيفة مع الحوثيين.

لم تعد مخازن الصواريخ والطائرات الهدف الوحيد للتحالف (محمد حويس/فرانس برس)

خاص

رئيس هيئة التصنيع الحربي لـ«العربي الجديد»: نهدف لتحقيق اكتفاء نسبي لمستلزمات الجيش

العراق: عرقلة إحياء الإنتاج العسكري

كشف رئيس هيئة التصنيع الحربي في العراق، محمد صاحب الدراجي، لـ«العربي الجديد» عن وجود ما سمّاها «إرادة» ما زالت تسهم في عرقلة دوران عجلة الإنتاج العسكري، مشيراً إلى أن بعض الجهات والمؤسسات، لا تتعاون في مسألة التسويق والاعتماد على الإنتاج العراقي

بغداد ـ **عبد الرحمن العبيدي**

يتحدث رئيس هيئة التصنيع الحربي في العراق، محمد صاحب الدراجي، لـ«العربي الجديد»، عن خطط مقسمة إلى مراحل زمنية لإعادة قطاع الإنتاج العسكري للعمل، بهدف تقليل الاعتماد على الاستيراد، خصوصاً في ما يتعلق بالذخائر والعربات العسكرية للجيش. لكنه يلفت أيضاً إلى وجود عرقلة متعمدة لإحياء هذا القطاع، كاشفاً، في الوقت نفسه، أن العراق يستورد حالياً نحو 96 في المائة من حاجة القوات العراقية العسكرية من دول مختلفة.

ويؤكد الدراجي، الذي تسلم منصبه في يوليو/تموز الماضي، في حديث مع «العربي الجديد»، تحقيق خطوات مهمة تجاه تعافي قطاع التصنيع الحربي، بعد أن كان العراق يحتل لعقود طويلة مراتب متقدمة في مجال الصناعات العسكرية، خصوصاً في ثمانينيات القرن الماضي.

وفي عام 2019 صوّت البرلمان العراقي على «قانون هيئة التصنيع الحربي»، كخطوة لإنشاء قاعدة للصناعات الحربية في البلاد، وسد احتياجات القوات الأمنية. لكن فعلياً بدأ العمل ببرنامج إحياء هذا القطاع قبل أشهر قليلة فقط، ضمن خطط بغداد لتقليل الاعتماد على الخارج في جوانب يمكن تعويضها، مثل ذخيرة السلاح، الروسي والصيني، إذ يمتلك العراق أساساً 21 خط إنتاج رئيسياً، توقفت بعد الغزو الأميركي في 2003، وتقرر إعادة تشغيلها في 2019.

ويقول الدراجي، الحاصل على الماجستير في الهندسة المدنية من جامعة «ساوث بانك» البريطانية، إنه «خلال الأشهر الثلاثة الماضية، تمكنّا من إعادة مجموعة من المصانع الحربية المتوقفة كلياً عن العمل، قسم منها مكتمل وفيه خطوط إنتاج جاهزة، مثل مصنع المدافع الموجود في عامرية الفلوجة غرب العاصمة بغداد».

إهمال منذ الغزو الأميركي

أهملت الحكومات العراقية المتعاقبة على البلاد، بعد الغزو الأميركي في 2003، ملف هيئة التصنيع العسكري، والتي كانت سابقاً تنتج سلاحاً خفيفاً ومتوسطاً وثقيلاً، فضلاً عن أنواع من الصناعات المدنية، مثل المعدات الالكترونية الدقيقة وعبوات الغاز وخطوط إنتاج البطاريات الجافة وبطاريات السيارات، والهندسة العكسية المتعلقة بتوفير حاجة الشركات النفطية والقطاع الزراعي من المعدات خلال فترة الحصار بين 1991 و2003.

ويعتذر الدراجي عن الخوض في تفاصيل دون إعطاء تفاصيل عن الجهة التي تقف وراء هذا التعطيل. ويكشف الدراجي عن بدء «تأهيل بعض المصانع الحربية المهمة في البلاد التي تحتاج خطوط الإنتاج فيها إلى التأهيل والتصليح لبعض الأجزاء والمراحل الإنتاجية»، لافتاً إلى أن «القوات العراقية المسلحة تستورد حاجاتها من الخارج بنسبة تصل إلى 96 في المائة»، وهو ما يتحدث عن «وضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد» لإحياء الإنتاج الحربي العراقي. ويوضح أن الخطط «طويلة الأمد تهدف إلى تحقيق الاكتفاء النسبي لمستلزمات المعدات الحربية لقوى الأمن والجيش العراقي. اما متوسطة الأمد فهي التي تحقق الحاجات التقنية الاستراتيجية للقوات المسلحة». وبشأن الخطط قصيرة المدى، فيوضح أنها تتعلق «بتوفير الذخيرة والأعتدة المهمة والدروع والعجلات (الآليات) المتحركة ومعدات الجنود المختلفة للقوات المسلحة»، خصوصاً أن العراق يملك خطوط إنتاج متوقفة، يمكن عبر إعادة إحيائها تأمين ذخيرة السلاح، الروسي والصيني، المستخدم من قبل القوات العراقية. ويشير إلى أن الخطة قصيرة الأمد، والتي تمتد على مدى خمس سنوات، قائمة على شقين، الأول يعتمد على الموازنة المالية للدولة، والشق الثاني استثماري، يكون من خلال إشراك القطاع الخاص في هذه الصناعات.

وبشأن التحركات الأخيرة للهيئة وزيارة وفود منها دول مختلفة، يبيّن الدراجي أن «التحرك شمل الدول الصديقة للعراق، تحت عنوان توطين الصناعات الحربية، ودورنا لم يكن لشراء أسلحة واعتدة منها، بل لنقل التكنولوجيا من بعض الدول. وقد تحركنا باتجاه أوروبا الشرقية ودول عدة بالمنطقة»، مشيراً إلى أنه تم تحقيق نتائج متقدمة في الحوارات مع الدول التي جرى التحرك باتجاهها أخيراً. ويلفت إلى أنّ «السلاح المتوفر الآن في الجيش العراقي هو شرقي وغربي. يعني هناك سلاح روسي وأميركي، وهناك حاجة إلى خلق حالة من التوازن في العمل لكي نديم سلاحنا، الغربي والشرقي، ونهيئ الذخيرة. ويجب التواصل مع البلدان الصديقة التي لا تعد عدواً محتملاً، والتي لها النية الحقيقية الصادقة للانفتاح على العراق».

وفي ما يتعلق بالعنصر البشري لمواكبة خطط إحياء الإنتاج الحربي، يؤكد الدراجي أن التصنيع العسكري السابق في العراق كان «يضم خبرات وكفاءات علمية كبيرة جداً، قسم منها خارج العراق الآن، والآخر ترك العمل لأسباب سياسية أو قانونية، وقسم ما زال موجوداً، وقد نجحنا في استعادة بعض الخبرات القديمة المنتقاة، لكن المشكلة لدينا لا تكمن في الخبرات وإنما في الأيدي العاملة الشابة، لأن أغلب الموجودين في الهيئة من الخبرات المتوسطة والكبيرة يحتاجون إلى أيدٍ عاملة. لذلك نحتاج إلى عمالة محترفة من الجيش، أو فتح باب التعيين لبعض الشباب للعمل على الآلات الجديدة التي سيتم استيرادها، وحاجتنا أكبر للطاقات الشبابية».

ويتحدث الدراجي عن قانون صدر في عام 2019 في بغداد يُلزم الوزارات والمؤسسات العراقية بشراء منتجات هيئة التصنيع الحربي، مشيراً إلى أنه «في ضوء ذلك نسعى لأن تكون أسعارنا مقاربة لما هو مطروح في السوق العالمي، ولا تخرج عن معادلة النوعية والجودة. ولكن بعض الجهات والمؤسسات، ولأسباب عديدة لا نخوض في تفاصيلها، لا تتعاون في مسألة التسويق والاعتماد على الإنتاج العراقي، وقد يكون بعضها مجرحاً لأسباب متعلقة بأفة الفساد أو أن لديها التزامات بعقود أخرى».

ويلفت الدراجي، الذي سبق أن شغل مناصب سابقة في الحكومات المتعاقبة الأخيرة أبرزها وزير الصناعة، والإعمار والإسكان، إلى أنه «لا يوجد إرادة حقيقية من القائمين على القوات المسلحة من وزراء وقادة لتوطين الصناعة العسكرية وحفظ الاقتصاد العراقي من تبذير العملة الصعبة في ملف استيراد الاحتياجات العسكرية». ويضيف: «بالنتيجة نحن لن نغطي كل احتياجات الجيش العراقي، ولكن يمكن أن نغطي جزءاً لا بأس به، ونحتاج حالياً إلى تفاعل من المستخدم النهائي، وهذا يأتي من خلال دعم القائد العام للقوات المسلحة (رئيس الحكومة) لعمل الهيئة».

> أكد الدراجي تحقيق خطوات لتعافي قطاع التصنيع الحربي
>
> المشكلة لا تكمن في الخبرات وإنما في الأيدي العاملة الشابة

الدراجي: بعض الجهات والمؤسسات لا تتعاون بمسألة التسويق (العربي الجديد)

تقرير

يقود متقي الوفد إلى الدوحة (صفا كراكان/الأناضول)

قطر ملتزمة بتعزيز استقرار أفغانستان

الدوحة ـ **العربي الجديد**

واصلت قطر حثّ حركة طالبان من أجل توفير فرص التعليم لجميع فئات المجتمع الأفغاني، وخصوصاً الفتيات، مؤكدة مواصلة العمل لتعزيز الاستقرار في البلاد، فيما كانت تركيا تمهد الطريق أمام رجال الأعمال لتكثيف استثماراتهم في أفغانستان.

والتقى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، في الدوحة أمس السبت، وفد الحكومة الأفغانية المؤقتة برئاسة القائم بأعمال وزير الخارجية أمير خان متقي. وقال وكيل وزارة الإعلام في الحكومة الأفغانية المؤقتة بالوكالة ذبيح الله مجاهد، في تغريدة، إنه «جرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية والأمن والتعليم والوضع الإنساني في أفغانستان».

وأشار الوفد، خلال اللقاء، إلى أن «الأمن في أفغانستان قد تحسن، وأنه تم إحراز تقدم كبير في مجالات التعليم والحكم الرشيد»، معرباً عن شكره للمساعدة الإنسانية التي تقدمها دولة قطر وتعاونها المستمر مع الشعب الأفغاني.

وكان الوفد الأفغاني برئاسة متقي التقى، أمس الأول، بالمبعوث الخاص لوزير الخارجية القطري لمكافحة الإرهاب والوساطة في تسوية المنازعات، مطلق القحطاني. وذكرت وزارة الخارجية الأفغانية، في بيان، أنه جرى، خلال الاجتماع «استعراض المواضيع المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتعزيز حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية، إذ شدد الطرفان على أهمية وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها من الشعب الأفغاني، خصوصاً مع اقتراب فصل الشتاء».

وأكدت قطر، خلال الاجتماع «أهمية ضمان استمرار عمل المدارس في أفغانستان، وضرورة توفير فرص التعليم لجميع فئات المجتمع الأفغاني، لا سيما الفتيات. كما جددت التزامها بمواصلة العمل مع الأطراف الأفغانية والشركاء الدوليين لتعزيز الاستقرار في أفغانستان».

ويزور الوفد الأفغاني الدوحة، للقاء مسؤولين أميركيين وأوروبيين وممثلين لدول أخرى. وسيبحث الوفد، الذي يضم مسؤولين من وزارات التعليم والصحة والمالية والأمن والبنك المركزي، إمكانية إعادة فتح هذه الدول لسفاراتها في كابول واستعادة العلاقات الدبلوماسية، وإيصال المساعدات الإنسانية والطبية ورفع التجميد عن أموال أفغانستان في البنوك الأميركية.

من جهة ثانية، قال نائب رئيس الوزراء في الحكومة الأفغانية مولوي عبد الكبير، خلال لقاء مع السفير التركي في كابول جهاد أرغيناي أمس السبت، إن الحكومة ترغب أن تستثمر تركيا في أفغانستان، معتبراً أنّ «علاقات الصداقة بين كابول وأنقرة تمتد إلى سنوات طويلة». ولفت إلى أنّ «المرأة الأفغانية بدأت المشاركة في العديد من مجالات العمل، وأنّ عودة الفتيات إلى المدارس ستبدأ اعتباراً من العام المقبل». من جانبه، قال أرغيناي، بحسب وكالة «الأناضول» إنّ «تركيا توفر المساعدات الإنسانية للأفغانيين المحتاجين عبر منظماتها المدنية وجمعية الهلال الأحمر». وأضاف: «رجال الأعمال الأتراك يرغبون في تكثيف استثماراتهم داخل أفغانستان»، مشيراً إلى أنّه «خلال الأسابيع القليلة المقبلة سيزور وفد من رجال أعمالنا أفغانستان للاطلاع على الفرص الاستثمارية المتوفرة».

العراق: إحباط محاولة فرار سجناء

أعلنت السلطات الأمنية العراقية، أمس السبت، مقتل سجين وإعادة اعتقال اثنين آخرين، أثناء محاولة هروب لنزلاء من سجن التاجي، شمالي بغداد. وأوضحت خلية الإعلام الأمني، في بيان، أنّ «قوة أمنية مشتركة تمكّنت من إحباط محاولة هروب ثلاثة إرهابيين محكومين بالسجن المؤبد من سجن التاجي في بغداد، والتابع إلى دائرة الإصلاح في وزارة العدل». وأضافت: «تم فتح النار عليهم عند مشاهدتهم يعبرون السياج الخارجي للسجن ولم يمتثلوا لأوامر القوة، حيث قُتل أحدهم بينما استسلم الاثنان الآخران». وقال مسؤول في وزارة الداخلية العراقية إنّ السلطات الأمنية اتخذت إجراءات مشدّدة في داخل ومحيط السجن، مؤكداً، لـ«العربي الجديد»، القيام بعمليات تفتيش دقيقة للسجناء، كما جرى الكشف على المباني، خشية وجود محاولات أخرى للهروب من السجن.

(العربي الجديد)

باريس: دبلوماسيون ينتقدون «إصلاحاً» يطاول الخارجية

تعيش وزارة الخارجية الفرنسية حالة اضطراب منذ الإعلان عن إصلاح للوظائف العامة العليا، في إبريل/نيسان الماضي، يقول أحد الدبلوماسيين إنه سوف يقضي على «أداة تميّنة في خدمة فرنسا». ويبدو الاضطراب نتيجة حتمية للإصلاح الذي يريده الرئيس إيمانويل ماكرون والمقرر تطبيقه في 2022. وبموجبه سيصبح، كبار مسؤولي الشؤون الخارجية ضمن فئة مشتركة من مسؤولي الدولة، وستكون لديهم القدرة على الانتقال من وزارة إلى أخرى على امتداد حياتهم المهنية. وقال أحد السفراء المعينين بالخارج، أمس السبت إنه «لا يمكن أن تصنع دبلوماسياً على نحو مرتجل، فالمهنة تقوم على تكوين ميداني، وفقاً للتكليفات». وشدد المسؤول النقابي في وزارة الخارجية أوليفييه داسيلفا على أنه «عندما يكون لديك أهداف دبلوماسية وعسكرية، تؤسس جهازاً دبلوماسياً وآخر عسكرياً». وحذر السفير الأسبق في سورية ميشيل دوكلوس من «تقليص الخبرات في وقت هناك حاجة لها أكثر من أي وقت مضى» مع تزايد الأزمات في العالم. ولم يخف وزير الخارجية جان إيف لودريان (الصورة) تحفظاته أيضاً. وقال في رسالة إلى مسؤولي الوزارة، في 9 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، إن الإصلاح المعلن «ليس رؤيتي».

(فرانس برس)

النيجر: مقتل شخصين بعد اعتراض قافلة فرنسية

كشف مسؤول في بلدية تيرا غربي النيجر، أمس السبت، أن شخصين على الأقل قتلا وأصيب 16، عندما اشتبك محتجون مع قافلة عسكرية فرنسية اعترضوا طريقها بعد عبورها الحدود من بوركينا فاسو. وكان المتحدث باسم الجيش الفرنسي بأسكال لانغي قال، إنّ جنوداً فرنسيين وقوات من شرطة النيجر العسكرية أطلقوا طلقات تحذيرية لتفريق محتجين كانوا يحاولون الاستيلاء على الشاحنات. وكانت المدرعات والشاحنات الفرنسية عبرت الحدود بعد توقفها في بوركينا فاسو لمدة أسبوع، بسبب احتجاجات في غرب النيجر على إخفاق القوات الفرنسية في التصدي لعنف المتشددين.

(رويترز)

الحدث

تونس: ولادة «التحالف المدني الوطني» لمناهضة الانقلاب

حمل «التحالف المدني الوطني»، الذي أعلن عن تأسيسه أمس السبت في تونس، رسالة واضحة بشأن نوايا مناهضة انقلاب الرئيس قيس سعيد

تونس ـ **آدم يوسف**

أعلنت مجموعة من الناشطين في تونس، أمس السبت، عن تأسيس «التحالف المدني الوطني» بهدف «انخضال ضد المشروع الانقلابي الذي يتبناه الرئيس التونسي قيس سعيّد، وذلك بكل الطرق السلمية المشروعة من أجل حماية مكتسبات التجربة الديمقراطية التونسية وكل مؤسساتها» بحسب بيان المؤسسين، الذين لا تزال العديد من التفاصيل بشأن خلفياتهم السياسية غامضة.

وحضر المؤتمر الصحافي للإعلان عن ميلاد التحالف ناشطون ممن واكبوا التحركات والتظاهرات المناهضة للانقلاب، ومن شبكة العدالة الانتقالية، ومن المدافعين عن عائلات شهداء وجرحى الثورة، وكانت النائبة الأولى لرئيس البرلمان سميرة الشواشي إلى جانب عدد من النواب السابقين ضيوفاً داعمين ومساندين لهذا التحالف من دون إعلان انضمامهم رسمياً إليه.

وقالت المتحدثة باسم التحالف، عضو هيئة المحامين من أجل الحقوق والحريات، فوزية خضري، في المؤتمر الصحافي إن التحالف هو «تجمع للمواطنين من مجتمع مدني وناشطين وحتى من بسطاء لا خلفيات سياسية لهم ممن انخرطوا تلقائياً وبشكل عفوي في التحركات وحتى في التعليقات على مواقع التواصل الاجتماعي رفضاً للانقلاب». وحول مكونات التحالف، قالت المتحدثة نفسها إنه «لن يتم الإعلان (الآن) عن الأطراف المشاركة في هذا التحالف من منظمات وجمعيات، باعتبار أن المفاوضات بيننا لا تزال متواصلة إلى حدود اليوم ورغم اتفاقها على البيان التأسيسي وحول مبدأ مناهضة الانقلاب». وبيّنت أن هذا التحالف يساند حراك «مواطنون ضد الانقلاب» وليسوا في قطيعة معه ما دام الهدف واحداً وهو مناهضة المنزلقات التي قام بها رئيس الجمهورية، والتعسف على الدستور وعلى الحقوق والحريات وعلى إرادة الشعب التي عبّر عنها عبر الصندوق في مجلس النواب والتي لا يمكن تغييرها إلا عبر الصندوق».

وأضافت خضري: «نحن متمسكون بالديمقراطية والتجربة الناشئة رغم هناتها ورغم مواطن الضعف والخلل ونأمل أن تتمدرس يوما ما». وشددت على أن التحالف شارك في كل المنابر والتحركات والنضالات، وأثبتت التجربة أن هناك نقصاً في التحركات خصوصاً بسبب تركيزها في العاصمة، ما كبد المواطنين الرافضين للانقلاب عناء التنقل.

من جهتها، تلت الناشطة بثينة العبروقي بيان التأسيس للتحالف، والذي تضمن تعداداً لقائمة طويلة من الخروقات التي ارتكبها قيس سعيّد منذ «الانقلاب على نظام الحكم الذي قام به رئيس الجمهورية في 25 يوليو/تموز 2021 والقرارات اللادستورية التي اتخذها، وعلى رأسها المرسوم 117 المساسة بالأشخاص والمؤسسات والهيئات وبكل إدارات وموظفي الدولة، وما صاحب ذلك من مس بالحقوق والحريات للأشخاص ومن تعسف وتهديد لمكتسبات ومقدرات الشعب التونسي وتجربته الديمقراطية». وأشارت إلى تنديد التحالف «بالخرق الجسيم للدستور وللحقوق والحريات المكفولة للمواطنين بالدستور والقانون». وعبّر التحالف، وفقاً للبيان، عن الرفض التام «للزج بالمواطنين المدنيين ومحاكمتهم أمام القضاء العسكري».

وحذر التحالف «من مغبة استمرار وضع البلاد والعباد تحت ديكتاتورية الإجراءات الاستثنائية وندعو بضرورة عاجلة للرجوع إلى المسار الديمقراطي». كما تبنى بيان التحالف الدعوة إلى «حوار وطني سريع وعاجل للدعوة لانتخابات رئاسية وتشريعية سابقة لأوانها نظرا لخطورة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تمر به البلاد».

وأكدت العبروقي أن التحالف «يتمسك بالصندوق والانتخابات سبيلاً وحيداً للشعوب الحرة»، ويتبنى الدعوة إلى «تطبيق القانون ضد كل من ساهم وساعد في تدمير التجربة الديمقراطية للبلاد التونسية». وسجل التحالف رفضه القطعي لتغيير نظام الحكم البرلماني وللمبادرة الرئاسية للاستفتاء الإلكتروني، داعيا «إلى تكوين هيئة حوار وطني تنبثق عن المكونات السياسية والمنظمات والمجتمع المدني دون إقصاء لأي طيف».

وعلّق القيادي بتنفيذية حراك «مواطنون ضد الانقلاب»، لبن البوعزيزي، في تصريح لـ«العربي الجديد» على ولادة التحالف الجديد قائلاً: «مواقفنا لا تبنيها على من يتحالف معنا أم لا، بل نبنيها على قاعدة الموقف من الانقلاب وعلى أساسها لا نرى مانعاً من تعدد المبادرات». وحول إمكانية الانضواء مع أو في التحالف المدني، أكد أن «التحالفات لا تبنى مع آخر طرف ظهر في الساحة بل العكس من أتى أخيراً يجب أن يتفاوض مع من سبقه للساحة». كما لفت إلى أنه «اطلع من وسائل الإعلام على التحالف المدني ولا علم له بوجود طلب تفاوض مع حراك مواطنون الانقلاب». وشدد على أن «النشاط المقبل لحراك مواطنون ضد الانقلاب سيكون في الجهات».

> سجل التحالف رفضه القطعي لتغيير نظام الحكم البرلماني

يتسع الرفض الشعبي لإجراءات قيس سعيّد (Getty)

متابعة

الجزائر: إقبال محدود على الانتخابات المحلية

لم تحد انتخابات المجالس البلدية والولائية في الجزائر عن جميع عمليات الاقتراع السابقة، إذ تميزت بإقبال محدود من قبل المواطنين

الجزائر ـ **عنمان لحياني**

نجحت السلطات في الجزائر أمنياً في اختبار إجراء الانتخابات المحلية، فيما يبدو أن العزوف الشعبي عنها لا يزال السمة البارزة في كل الاستحقاقات منذ الحراك الشعبي في فبراير/شباط 2019.

وكانت السلطة تأمل في أن تُسهم طبيعة الانتخابات المحلية وقرب المرشحين في كل البلديات من الناخبين، في دفعهم إلى التصويت. كما كانت تعول على أن تؤدي عودة منطقة القبائل (ذات الغالبية من السكان الأمازيغ) للمشاركة الانتخابية، خصوصاً مع مشاركة جبهة القوى الاشتراكية، الحزب المركزي في المنطقة، إلى جانب تراجع القوى المناوئة للانتخابات، إلى رفع نسبة التصويت بشكل واضح. وكانت نسبة المشاركة لم تتجاوز 24 في المائة خلال الاستفتاء على الدستور في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، ونسبة 30,20 في المائة في الانتخابات النيابية التي جرت في يونيو/حزيران الماضي. وتنافس في الانتخابات، التي دعي للتصويت فيها 23,7 مليون ناخب، 40 حزباً سياسياً على المجالس المحلية في 1541 بلدية، أبرزها سبعة أحزاب، هي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي (موالاة)، وحركة البناء الوطني وجبهة المستقبل وصوت الشعب (من الحزام الحكومي)، وحركة مجتمع السلم وجبهة القوى الاشتراكية من كتلة المعارضة، والتي كانت قاطعت المسار الانتخابي بعد الحراك، إضافة إلى قوائم المستقلين. كما تنافست على مقاعد المجالس الولائية في 58 ولاية، بينها 10 ولايات جديدة، ستتشكل فيها مجالس ولائية للمرة الأولى بعد فصلها عن الولايات الأم، فيما استمرت أحزاب أخرى في خيار المقاطعة، مثل العمال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

وفي حين تحدث رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات محمد شرفي، في مؤتمر صحافي أمس السبت، عن «قفزة» في نسبة التصويت (13,3 في المائة حتى الواحدة ظهراً) مقارنة مع انتخابات يونيو الماضي، والتي كانت في حدود العشرة في المائة عند نفس التوقيت، فإن الإقبال على مراكز الاقتراع في العاصمة كان خجولاً، وفق ما لاحظته «العربي الجديد». وقال عبد الكريم، الذي يعمل في مقهى بشارع العربي بن مهدي وسط العاصمة، لـ«العربي الجديد»، إن «الانتخابات البلدية (المحلية) تشبه التي جرت في 2017، ولا تشكل بالنسبة لي حدثاً يستحق الانتباه، وهو ما لم يحملني على الذهاب للتصويت». وأضاف: «الكثير من المسؤولين المحليين السابقين وعدونا ولم ينفذوا وعودهم». وفي حي «باب الوادي»، وهو أحد أكبر الأحياء الشعبية في العاصمة، بدت الحركة عادية، إذ فتحت المحلات أبوابها، فيما واصل الشباب حركة بيعهم المعتادة لمختلف السلع والبضائع المعروضة على قارعة الطريق. وكانت مجموعات معارضة للانتخابات في مدينة آن القصر بولاية البويرة قد احتجت أمام مراكز انتخابية، فيما تعرضت لمكاتب الاقتراع وبعثرت أوراق التصويت والمواد الانتخابية، رفضاً للمسار الانتخابي، بعدما كانت المدينة قد شهدت ليلة أمس الأول، تظاهرة مناوئة للانتخابات. كما شهدت مدينة حيز بالولاية نفسها توتراً واحتجاجات ضد الانتخابات، فيما كانت مدينة أميزور بولاية بجاية، قد شهدت تظاهرة شعبية نظمها معارضو الانتخابات، بسبب ما يعتبرونه استمراراً للتضييق على الحريات، وحملة الاعتقالات التي طاولت الناشطين في الحراك الشعبي، وتصدت لها قوات الأمن، ما تسبب في مواجهات محدودة بين المحتجين وقوات الأمن. لكن هذه الحوادث المحدودة، مقارنة مع الانتخابات النيابية الماضية، لا تبدو ذات تأثير، حيث سارت الانتخابات بشكل طبيعي في باقي مدن المنطقة وبلداتها، خصوصاً مع الحضور الأمني والتدابير المشددة التي اتخذتها السلطات.

مواطن يقترع في العاصمة الجزائرية أمس (العربي الجديد)

تقرير

رغم الحملات العسكرية ضده، ولا سيما الجوية من قبل الطيران الروسي والبرية من قبل قوات النظام والمليشيات الموالية لها، يواصل تنظيم داعش عملياته بالبادية السورية، ما يشير إلى أنه لا يزال يتمتع بإمكانيات وقدرات عسكرية تساعده على الاستمرار في نشاطه

تقع البادية السورية تحت سيطرة قوات النظام (وكالة شارك/فرانس برس)

«داعش» يرهق الروس والنظام

نشاط متصاعد للتنظيم في البادية السورية

أمين العاصي

لم تنجح الغارات الجوية الروسية والحملات البرية التي نفّذتها قوات النظام السوري والمليشيات المحلية والإيرانية، في الحد من نشاط تنظيم «داعش» في البادية السورية المترامية الأطراف، بل إن وتيرة عمليات التنظيم ارتفعت في الآونة الأخيرة، ما يشير إلى أن إمكانياته لم تتراجع. وكشف الطيران الروسي غاراته على تحصينات التنظيم في البادية في الأيام القليلة الفائتة، في محاولة متكررة لوضع حد لعمليات خاطفة يقوم بها «داعش» تؤدي إلى مقتل وإصابة وخطف عناصر من قوات النظام. وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان في تقرير أول من أمس الجمعة، أن «المقاتلات الروسية استهدفت بأكثر من 560 غارة جوية مواقع مبعثرة يعتقد أنه يتوارى ضمنها عناصر تنظيم داعش منذ مطلع نوفمبر/تشرين الثاني الحالي».

وبحسب المرصد، بلغت حصيلة القتلى جراء عمليات التنظيم خلال الفترة الممتدة من 24 مارس/آذار 2019 وحتى أواخر الشهر الحالي، 1597 قتيلاً من قوات النظام والمسلحين الموالين لها من جنسيات سورية وغير سورية، من بينهم 3 من الروس على الأقل، بالإضافة لـ153 من المليشيات الموالية لإيران من جنسيات غير سورية. كما ذكر المرصد أن عدد قتلى «داعش» بلغ 1089 خلال الفترة ذاتها، موضحاً أن عمليات التنظيم تتركز في بوادي دير الزور والرقة وحمص والسويداء وحماة وحلب.

وجددت الطائرات الحربية الروسية غاراتها الجوية على مواقع مفترضة لتنظيم «داعش» في البادية السورية، أمس السبت. وذكر المرصد أن 3 طائرات حربية روسية قصفت وتراجعت إلى حد كبير عمليات التنظيم في منطقة شرقي نهر الفرات الخاضعة لهيمنة «قسد»، بينما اتسع نطاقها في البادية السورية التي تقع تحت سيطرة قوات النظام والمليشيات الإيرانية التي تنشط في ريف دير الزور جنوب نهر الفرات وفي مدينة تدمر وسط البادية السورية.

في السياق، ذكرت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن «داعش» يتخذ من جبال وهضاب وتضاريس وعرة في البادية، ملاذات لعناصره الذين يتحركون في غالب الأحيان ليلاً لتنفيذ عمليات تصل أحياناً إلى منطقة الرصافة في ريف الرقة الجنوبي الغربي، والتي تعد منطقة تماس بين قوات النظام و«قسد». كما أشارت المصادر إلى أن التنظيم يتحرك على طول البادية وعرضها، مؤكدةً أن إمكانياته «لم تتأثر نتيجة الحملات البرية العديدة التي قامت بها قوات النظام خلال العام الحالي للقضاء على فلوله وخلاياه النشطة». وتابعت «كما لم تستطع الغارات الجوية الروسية وضع حد لعمليات هذا التنظيم».

من جانبه، قال الباحث السياسي، فراس علاوي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن تنظيم داعش «لم ينته في البادية السورية كما يروّج الروس والإيرانيون»، مضيفاً أنه «ما زال يمتلك كل القدرات العسكرية والقتالية، ولكنه بدّل استراتيجية المواجهة من قتال الجيوش إلى هجمات خاطفة».

وعن أسباب عودة نشاط التنظيم في الآونة الأخيرة، أوضح علاوي أن «داعش كان رتب أوراقه منذ سنوات لهذا السيناريو وهذه المرحلة من وجوده في سورية»، مضيفاً أنه «منذ عام 2015 خزّن أسلحة في مخابئ له داخل البادية السورية». وأشار إلى أن «خطوط الإمداد بين البادية السورية وغربي العراق ما تزال مفتوحة، ما يعني سهولة نقل الأسلحة إلى داخل الأراضي السورية».

كما أوضح أن التنظيم موجود في البادية منذ عام 2015 «ما يعني أنه قادر على التعامل مع التضاريس الوعرة الموجودة أكثر من أي قوة أخرى، ولديه تفوّق في هذه الناحية لدرجة أنه يجبر قوات النظام والمليشيات الإيرانية على سلوك طرق رسمها لها من خلال الألغام والعبوات الناسفة». وأشار علاوي إلى أن عناصر التنظيم «يتحركون في البادية من خلال الدراجات النارية التي يُصعب على الطيران استهدافها». لافتاً إلى أن «التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية لا يتحرك لاستهداف التنظيم بمنطقة البادية السورية لكونها منطقة نفوذ للروس، ما ساعد التنظيم على مواصلة نشاطه وعملياته ضد قوات النظام». وبيّن أن «المليشيات الإيرانية والمحلية قلّصت من نشاطها في البادية السورية بسبب الخوف من التنظيم، وهو ما سمح للأخير بفرض السيطرة على مساحات واسعة في هذه البادية».

في السياق ذاته، رأى الباحث السياسي في مركز «جسور» للدراسات، عباس شريفة، في حديث مع «العربي الجديد» أنّ الغارات الروسية ضد داعش «تفتقد للدقة والاستراتيجية المتكاملة لمواجهة هذا التنظيم»، معرباً عن اعتقاده بأن «غياب الحل السياسي في سورية يساعد التنظيم على البقاء والقيام بعمليات بعد جذب مجندين لصفوفه». وأوضح أنّ «ضعف قوات النظام يساعد التنظيم على تكثيف نشاطه»، مضيفاً أن «هناك مناطق هشّة في البادية، وطبيعتها الجغرافية واتساعها عامل مهم للتنظيم لاستمرار عملياته». وأشار شريفة إلى أنّ تنظيم «داعش يمتلك قاعدة دعم لوجستي متمثلة بالأموال التي استولى عليها، سواء في سورية أو العراق، والتي أخفاها في البادية السورية»، مضيفاً أنّ «كلّ هذه الأسباب مجتمعة تشكّل عوامل لاستمرار نشاط تنظيم داعش في البادية السورية».

أكثر من 560 غارة روسية على مواقع مفترضة لداعش هذا الشهر

بدّل داعش شكل المواجهة معتمداً على الهجمات الخاطفة

مالك هراسة: العلاقة بين حفتر وموسكو تشهد تغيراً

ضعف القوات

أوضحت مصادر محلية في ريف الرقة الغربي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن عناصر قوات النظام «ليست لديهم إرادة قتال على الإطلاق»، مضيفة أنهم «يتسولون طعامهم ممن بقي من سكان قرى متناثرة في بادية الرقة، ما يعني أنهم غير قادرين على مواجهة هجمات تنظيم داعش».

قضية

تظهر عملية سماح الجيش المصري لأهالي قرى معينة في نطاق مدينة الشيخ زويد في محافظة سيناء، بالعودة إليها ومنعهم من القيام بهذا الأمر في قرى أخرى، تكريساً للترسيم الجديد لسيناء

عودة جزئية لقرى الشيخ زويد

تكريس الترسيم الجديد لحدود سيناء

سيناء ـ محمود خليل

سمحت قوات الجيش المصري المنتشرة في مدينة الشيخ زويد، بمحافظة شمال سيناء شرقي البلاد، لعشرات المواطنين، بالعودة إلى قراهم وتجمعاتهم الكنانية، بعد غياب دام سبع سنوات، بسبب الحرب التي كانت دائرة بين الجيش وتنظيم «ولاية سيناء» الموالي لتنظيم «داعش».

وكان السكان اضطروا إلى النزوح، بعد خسارتهم العشرات من أبنائهم بين قتيل وجريح ومفقود، نتيجة للرصاص العشوائي والقصف المدفعي والجوي، وكذلك هجمات التنظيم الإرهابي. إلا أن هذه العودة المفاجئة للقرى، تحمل في طياتها قراراً عسكرياً بإعادة ترسيم حدود سيناء، بالسماح للمدنيين بالوصول إلى كافة المناطق، عدا تلك التي حددها القرار الجمهوري، ووضعها تحت تصرّف وزير الدفاع، قبل أشهر.

وفي التفاصيل، قال أحد مشايخ مدينة الشيخ زويد، لـ«العربي الجديد»، إن قيادة عمليات الجيش المصري أبلغت عدداً من المشايخ، أصحاب العلاقة بالقيادة العسكرية والأمنية، أنه جرى إقرار عودة المواطنين إلى قراهم بعد تهجير لمدة سبع سنوات. وأشار إلى أن القرى هي أبو العراج، وأبو طويلة، والعكور، والسكادرة، وتجمعات الحاج نايف، والجماعين، وعكور البراوي، والزهريات، وتجمع العرجاني، والعطاوين، وأبو هولي، وأبو عبطة، وتجمع الشتويين، وحي أبو رفاعي، وأبو خوار، والدراوشة، والقرعان، وحي أبو فرج، وحي الترابين، وذلك في ظل الهدوء الأمني الذي تشهده المدينة والمناطق المحيطة بها منذ أشهر، وتمهيداً لعودة الحياة إلى طبيعتها بعد سنوات طويلة من الحرب، قدّم خلالها سكان المدينة ومحافظة شمال سيناء التضحيات الجسام على طريق طرد الإرهاب. ولفت إلى أن هناك حالة من القلق في صفوف المواطنين من الإسراع في العودة إلى قراهم، إلى حين التأكد من أمان العملية، وعدم تعرّضهم للأذى على يد الجيش أو التنظيم، كما حصل قبل تهجيرهم.

وأوضح الشيخ أن المواطنين يطالبون القيادة السياسية والعسكرية بضرورة تقديم كل الدعم اللازم لإعادة الحياة للقرى، التي تضررت بشكل كامل نتيجة المعارك بين الجيش والتنظيم، إذ صدموا عند عودتهم بتدمير منازلهم وتسويتها بالأرض، وكذلك مزارعهم، بالإضافة إلى خسارتهم مصدر رزقهم، من محال تجارية وورش صناعية. وأشار إلى أنه لم يجر تقديم سوى بعض المعونات الطارئة، كالطعام والشراب، في حين أن الكثير من العائدين لم يجدوا ماوى ليناموا فيه ليلاً، خصوصاً في ظل البرد القارس الذي يضرب شمال سيناء في هذه الفترة، وكذلك التخوف من تعرّضهم للأذى في أي لحظة، نتيجة لالتصاقهم بالظهير الصحراوي الذي لجأ إليه تنظيم «داعش» بعد خروجه من مراكز المدن وقراها الأساسية.

وتأتي عودة المواطنين بشكل جزئي إلى قرى بنطاق الشيخ زويد، في حين لم يسمح الجيش المصري بعودة عشرات الآلاف من سكان مدينة رفح، وقراها، وكذلك أطراف الشيخ زويد الملاصقة لرفح، بالإضافة إلى تجمعات بدوية وقرى في الظهير الصحراوي وسط سيناء، مثل الحسنة والمغارة. وتقع كل هذه المناطق في نطاق القرار الجمهوري، بتوسيع المنطقة الممنوعة والمحظورة في شمال سيناء. كما تقع ضمن الصلاحيات الجديدة التي منحها الرئيس عبد الفتاح السيسي لوزير الدفاع، وهي صلاحيات تشبه بنود قرار الطوارئ، من حيث التحكم في كل تفاصيل الحياة في مناطق شمال سيناء، خصوصاً الحدودية منها، ما يشير إلى أن ثمة تغييرا على حدود المناطق التي يسمح للمصريين بالتحرك فيها، مع إنشاء طرق ومشاريع حيوية ضخمة في المناطق الفاصلة بين تواجد المصريين وتلك التي يحظر عليهم التواجد فيها.

هناك حالة قلق لدى المواطنين من الإسراع بالعودة إلى قراهم

بدا الجيش بناء جدران لتطويق المنطقة المحددة بالقرار 420

تم إقرار عودة المواطنين لقراهم بعد التهجير لـ7 سنوات (Getty)

وكانت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان قد أكدت، أخيراً، أن القرار الذي أصدره السيسي في سبتمبر/أيلول الماضي، بتحديد نحو 2700 كيلومتر مربع من الأراضي في شمالي شرق شبه جزيرة سيناء، كمناطق حدودية تخضع لقيود صارمة، يعني عملياً ابتلاع المزيد من أراضي المنطقة، ضمن مخططات غامضة للجيش لإفراغ المنطقة من سكانها، إذ تقوض تلك القيود حياة من تبقى من السكان فيها. ووصفت المؤسسة القرار، الذي يحمل رقم 420 لسنة 2021، بالخطير.

ويشمل القرار الكثير من القرى والتجمعات السكنية ومدنا رئيسية لا زالت تضم الاف السكان، ضمن المناطق «المحظورة»، وتبلغ المنطقة المحددة فيه بنحو 2655 كيلومترا مربعا، فيما اظهرت صور فوتوغرافية، حصلت عليها المؤسسة، وكذلك صور الأقمار الصناعية، أن قوات الجيش المصري قد أشرفت على بناء سلسلة من الجدران العازلة المتصلة، تمتد عشرات الكيلومترات وبارتفاع نحو 6 أمتار، لتطويق المنطقة المحددة في القرار 420.

وكان القرار 444، الصادر في عام 2014، شدد على تواجد القوات المسلحة والأمنية فقط في المناطق «الممنوعة»، أما المناطق «المحظورة» فيسمح للمدنيين بالتواجد فيها بعد الحصول على تصريح كتابي من الجيش. وادخلت التعديلات الواردة في القرار 420 مدينة الشيخ زويد بالكامل و11 قرية تابعة لها، و7 قرى جديدة تابعة لمنطقة رفح، ومناطق جنوب مدينة العريش، وأجزاء واسعة تابعة لمدينة الحسنة، في إطار المناطق «المحظورة». ولم يقدم القرار أي استثناءات للقرى والمدن والتجمعات السكنية الموجودة في شمال سيناء أو ما تبقى منها. كما لم يوضح ما إذا كان ضم تلك المساحات إلى المناطق «المحظورة» سيُرتب أي قواعد جديدة على السكان فيها، ولم يقدم أي تفسير لاعتبار تلك المساحات الشاسعة كمناطق حدودية. ويتحدث سكان شمال سيناء عن خشيتهم من أن تستخدم الحكومة المصرية المناطق التي تم إخلاؤها ضمن خطط إقليمية لأجل انشطة اقتصادية تخص سكان قطاع غزة.

وفي التعقيب على ذلك، قال سلامة رياش، الذي يعمل مفتشاً للتمريض بوزارة الصحة المصرية وأحد سكان مدينة الشيخ زويد، عبر صفحته على «فيسبوك»: «مبروك عودة أهالينا في قرى وتجمعات الشيخ زويد، وكل الشكر للقيادة السياسية وللقواتنا المسلحة وشرطتنا المدنية وشباب اتحاد قبائل سيناء والمواطنين الشرفاء، لما قدموه من تضحيات بالأرواح لأجل الوصول بنا إلى بر الأمان. ومع أن الدولة سمحت بعودة الغائبين إلى ديارهم، لم تر سيارات العفش اللي (التي) كانت تنزح بالعشرات، بل بالمئات، تعود إلى موطنها. كل ما نراه الأهالي تذهب في رحلة، وصور من هنا وهناك، ثم العودة آخر النهار (من) حيث أتوا».

شرق غرب

الأمين العام للإنتربول يدافع عن استقلالية المنظمة

دافع الأمين العام للإنتربول يورغن شتوك (الصورة)، في مقابلة مع وكالة «فرانس برس» أمس السبت، عن استقلالية منظمة التعاون بين أجهزة الشرطة في العالم، بعد انتخاب اللواء الإماراتي أحمد ناصر الريسي، المتهم في فرنسا وتركيا بجرائم تعذيب، رئيساً جديداً لها الخميس الماضي. وقال: «ندرك بالتأكيد أنّ هناك اتهامات خطيرة موجهة للريسي، لكننا أشرنا إلى أن افتراض البراءة يجب أن يطبق»، مضيفاً: «هناك إجراءات واضحة لمراقبة العمل، ولا يستطيع أي عضو في اللجنة التنفيذية تغيير ذلك».

(فرانس برس)

بوركينا فاسو: تظاهرة تطالب برحيل الرئيس

أطلقت شرطة بوركينا فاسو، أمس السبت، الغاز المسيل للدموع لتفريق تظاهرة احتجاج في العاصمة واغادوغو على فشل الحكومة في وقف موجة عنف من قبل متشددين. وكان «تحالف 27 نوفمبر»، الذي يضم ثلاث منظمات للمجتمع الأهلي، دعا «عموم (أهالي) بوركينا فاسو إلى التظاهر بكثافة في أجواء سلمية، لإدانة غياب الأمن المتزايد والمطالبة برحيل رئيس الدولة» روس مارك كريستيان كابوريه.

(رويترز، فرانس برس)

رئيس النيجر «همتني لتضحيات» فرنسا

أعرب رئيس النيجر محمد بازوم، مساء أمس الأول، عن «امتنانه» لفرنسا، مشيداً «بتضحياتها» في دول الساحل. وقال بازوم، في مقابلة مع إذاعة وتلفزيون النيجر، إن «من بين جميع الدول الملتزمة إلى جانبنا في مكافحة الإرهاب، فرنسا اليوم هي الدولة التي تقدم أكبر التضحيات»، معتبراً أنه «في اليوم الذي يغادر فيه الفرنسيون غاو (شمال مالي)، ستحل الفوضى، وسكان غاو يعرفون ذلك على أي حال».

(فرانس برس)

كيشيدا يتعهد بتكثيف دفاعات اليابان

تعهد رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا (الصورة)، في خطاب موجه لمئات من أفراد قوة الدفاع الذاتي أمس السبت، بالنظر في «جميع الخيارات»، بما في ذلك اكتساب قدرة الهجوم على قواعد الأعداء، واعداً بإنشاء قوة دفاع ذاتي أقوى لحماية البلاد وسط التهديدات المتزايدة من الصين وكوريا الشمالية. وقال إن الوضع الأمني حول اليابان يتغير بسرعة، وإن «الواقع أصبح أكثر خطورة من أي وقت مضى». واعلن أن حكومته ستقود مناقشات «هادئة وواقعية» لتحديد ما هو مطلوب لحماية حياة الناس، مشيراً إلى أنه ستفتح على مضاعفة الإنفاق العسكري لليابان.

(أسوشييتد برس)

تركيا: اعتقال عناصر من «داعش» و«العمال»

أعلنت وزارة الدفاع التركية، في بيان أمس السبت، «ضبط 16 شخصاً، بينهم عناصر إرهابية، كانوا يحاولون القيام بعمليات عبور غير قانونية على الحدود مع سورية واليونان». وأشارت إلى أن «8 من الإرهابيين الموقوفين ينتمون لتنظيم داعش، و3 إلى حزب العمال الكردستاني».

(الأناضول)

متابعة

ظهور القذافي يقلق حفتر من تفكك معسكره

تظهر التحركات التي تقوم بها مليشيات اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر تزايد مخاوفه من إمكانية تأثير ظهور سيف الإسلام على قوته

طرابلس ـ أسامة علي

يعكس التوتر الذي شهدته سبها، خلال الأيام الماضية، جراء الظهور المفاجئ لسيف الإسلام القذافي في المدينة لتقديم أوراق ترشحه للانتخابات الرئاسية في فترة المفوضية العليا للانتخابات، في مقابل حراك من جانب معسكر اللواء المتقاعد خليفة حفتر يشير إلى رفضه الضمني لظهوره هناك، أسئلة حول دوافع تحركات الأخير، وما إذا كانت خوفاً من تفكك معسكره وتشتت جبهته، التي تشهد أصلاً تراجعاً كبيراً منذ أكثر من عام بعد هزيمته العسكرية في جنوب طرابلس.

وكشفت تصريحات مدير مديرية أمن سبها العميد محمد بشر بشأن إصدار قيادة مليشيات حفتر أوامر بالقبض عليه، بسبب ظهوره في فيديو إلى جانب القذافي أثناء تقديمه لأوراق ترشحه للانتخابات الرئاسية، في المدينة الثلاثاء قبل الماضي، واقتحام مسلحين تابعين للواء طارق بن زياد مقر محكمة سبها، قبل 3 أيام، لمنعها من عقد جلسة للنظر في طلب محامي سيف الإسلام، خالد الزائدي، إعادة النظر في إسقاط موكله من قائمة المترشحين الأولية للرئاسة، عن مؤشرات قلق معسكر حفتر من حراك القذافي في سبها، التي تمثل قاعدة الثقل الشعبي والقبلي الداعم للنظام السابق في كامل الجنوب الليبي.

وكانت أنباء إعلامية قد سرت عن توجه سيارات مسلحة تابعة للواء طارق بن زياد، من مقرها الرئيس في قاعدة براك الشاطئ شمال سبها، باتجاه المدينة بعد ساعات من ظهور سيف الإسلام في المدينة، في 14 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي. وبعد أسبوع نشرت الصفحة الرسمية لعملية «بركان الغضب» التابعة إلى الحكومة خبراً يفيد بتحرك قوة ضخمة من مدينة الجفرة باتجاه الشويرف، وأشارت وسائل إعلام ليبية إلى أن حفتر هدف من وراء هذين التحركين العسكريين إلى منع انقلاب عليه، خصوصاً بعد إعلان قائد غرفة عمليات الجنوب التابعة لحفتر، اللواء المبروك سحبان، ولاءه لسيف الإسلام.

ورأى الخبير الليبي في الشأن الأمني الصيد عبد الحفيظ أن محاولة اعتقال بشر، واقتحام مقر محكمة سبها، يؤشران بوضوح إلى انزعاج حفتر من عودة القذافي ونشاطه في الجنوب. واعتبر، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن هذا الانزعاج سببه ليس لكون سيف الإسلام منافساً محتملاً له في الانتخابات الرئاسية فحسب «بل أيضاً لأن نشاط سيف الإسلام يشكل خطراً على وحدة قوة حفتر، واستمرار سيطرته على الجنوب الليبي الذي يمثل مركزاً حيوياً هاماً لأنصار النظام السابق».

ولفت عبد الحفيظ إلى أن أغلب القادة في الجنوب، الذين عوّل عليهم حفتر في إنشاء مليشياته وتكوينها ومن ثم قيادتها، هم من أركان النظام السابق أو من الموالين له. وأوضح أنه «علاوة على سحبان الذي يعد من القادة العسكريين البارزين في النظام السابق، ولاحقاً شارك في العديد من حروب حفتر، وتولى مناصب مهمة أخرها تكليفه بإمرة غرفة عمليات الجنوب، يُعد أيضاً العقيد عمر امراجع من الضباط الموالين للنظام السابق، وتولى العديد من المهمات القتالية ضمن مليشيات حفتر».

في المقابل، لفت الباحث الليبي في الشأن السياسي مالك هراسة إلى متغير آخر قد يزيد من حجم المخاطر المحدقة بوضع حفتر في الجنوب، وأشار هراسة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن أهم تلك المتغيرات يتصل بالموقف الروسي الذي تدرج في خطابه بشأن ضرورة إفساح المجال لرموز النظام السابق للمشاركة السياسية من خلال الانتخابات، إلى تصريحات مسؤول في وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، أمس الأول، عن انزعاج موسكو من استبعاد سيف الإسلام القذافي من قوائم السباق الانتخابي. وفي حين رأى هراسة أن العلاقة بين حفتر وموسكو باتت تشهد تغيراً في الآونة الأخيرة، أعلنت وزارة الخارجية الروسية، في بيان أمس السبت، أن نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، ناقش، في موسكو أمس الأول، مستجدات الوضع في ليبيا مع المرشح لرئاسة الحكومة عارف علي النايض، وأكد الجانب الروسي، حسب البيان، موقفه الثابت بخصوص أهمية إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في ليبيا في موعدها. في هذه الأثناء، نقلت وكالة الأنباء الليبية (وال) عن السفير الأميركي في ليبيا ريتشارد نورلاند قوله أمس، في افتتاح أعمال الملتقى الوطني للشباب في فندق ريكسوس، إن «الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ليبيا ستتيح لليبيين اختيار من يترأسهم بأنفسهم». وأضاف «على الشباب مسؤولية أداء الدور المهم في العملية السياسية، والوضع في الاعتبار أن ما يتخذ من قرارات لا تؤثر عليهم اليوم فحسب، بل على الأجيال القادمة، وهي مسؤولية تاريخية». وأكد أن «الليبيين ربما لا يتفقون على مرشح واحد، لكنهم متفقون على مستقبل بلادهم».

ضباط من النظام السابق تولوا مهمات قتالية ضمن مليشيات حفتر (عبد الله دوما/فرانس برس)

رصد

الاحتكار المصري لملف غزة يخدم سياسة إسرائيل

فندت صحيفة «هآرتس» في تقرير ما اسمته «احتكار» مصر لملف غزة، وتوسيع تحكمها في القطاع، مشيرة إلى أنه يتماشى مع سياسة الاحتلال

القدس المحتلة ـ نضال محمد وتد

اعتبر محلل الشؤون العربية في صحيفة «هآرتس»، تسفي برئيل، في تقرير موسع نُشر أول من أمس الجمعة، أن الاحتكار المصري لملف قطاع غزة يخدم السياسة المصرية، لكنه يخدم أيضاً سياسة إسرائيل واستراتيجيتها بتثبيت الانقسام الفلسطيني بين قطاع غزة والضفة الغربية، كما يخدم سلطة حركة حماس ويمس باقتصاد وعوائد السلطة الفلسطينية.

واستهل برئيل تقريره بالحديث عن انتشار صور الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، على لافتات في شارع الكورنيش الذي يصل شمال غزة بجنوبها. وتوقف بشكل خاص عند مسارعة مصر للإعلان عن خطة للاستثمار بـ500 مليون دولار لإعادة إعمار غزة فور انتهاء العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع في مايو/أيار الماضي، وإرسال فرق من المهندسين والعمال التابعين لإحدى أكبر الشركات المصرية في هذا المضمار، شركة «أبناء سيناء» إلى غزة، مشيراً إلى أن صاحب هذه الشركة إبراهيم العرجاني، يعمل بتنسيق تام مع المخابرات المصرية ووفق توجيهاتها.

وأبرز التحليل الإسرائيلي أن الاحتكار المصري لملف غزة لا يقتصر فقط على العمليات الأولية لإعادة الإعمار، بل يمتد لتنسيق عميق مع إسرائيل والولايات المتحدة والإمارات، اضطرت قطر على إثره، في وقت سابق، إلى الموافقة على اعتماد آلية جديدة لتحويل المنحة القطرية المخصصة لغزة، وذلك بسبب معارضة إسرائيل لتحويل قطر الأموال نقداً عبر حقائب مباشرة لحركة حماس، كان يحملها شهرياً لغزة السفير القطري محمد العمادي. ومن أبرز ما يلقي التقرير الضوء عليه حقيقة محاولة إسرائيل تجنيد الإمارات لتكون «أشبين المعونات»، بدلاً من قطر، لكن محاولتها قوبلت بالرفض، إذ أوضحت أبوظبي أنها ستكون مستعدة للمساعدة في إعادة إعمار القطاع فقط إذا كانت مصر «صاحبة البيت» وهو موقف تم الاتفاق عليه بين الإمارات والأردن والسعودية في مايو الماضي.

وبيّن التقرير أن السياسة المصرية المعلنة، من قبل القاهرة والحكومة الإسرائيلية لجهة تعزيز الوضع الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، تتناقض مع ما يتم فعله بموجب الخطط الجديدة، إذ إنه كلما زاد حجم الاستيراد عبر مصر، خسرت السلطة الفلسطينية مزيداً من المدخولات عبر الضرائب التي تحصّلها إسرائيل لها.

ويربط التقرير بين إعادة الإعمار في القطاع، والمنهج الإسرائيلي الرامي إلى تكريس الانقسام الفلسطيني، بما يخدم مواقف حكومات دولة الاحتلال بشأن عدم وجود شريك فلسطيني شرعي، وتثبيت اتفاق وقف إطلاق نار طويل الأمد، خصوصاً أن الولايات المتحدة أبدت، وفقاً لمصادر، استعدادها للمساهمة بكرم في إعادة إعمار غزة، على أن يكون الاتفاق مصحوباً بضمانات بأن لا يقوم أي من الأطراف بعمليات من شأنها ضرب ثمرات إعادة الإعمار.

كما تحرص مصر، بحسب تقرير «هارتس»، على أن تتم كل عمليات الإعمار في قطاع غزة، عبر شركة «أبناء سيناء»، لصاحبها العرجاني، وليس بشكل مباشر عبر الجيش المصري، على الرغم من أنه من يشرف فعلياً على هذه العمليات، وذلك من أجل أن يكون بالإمكان التوقيع على اتفاقات عمل مع مقاولين من غزة من دون أن يلتصق بالحكومة المصرية التعاون الاقتصادي المباشر مع «حماس». وهكذا تستطيع مصر الاستعانة بتمويل من السعودية والإمارات، مع الحركة، لكنها مستعدّتان لمساعدة مصر للحافظة على احتكارها للسيطرة على غزة.

بريئل: الاعتبارات الإسرائيلية لا تغيب عن بال مصر

ولعل أهم ما يؤكده برئيل هو أن توسيع السيطرة المصرية على قطاع غزة، يتماشى تماماً، بل ويخدم سياسة إسرائيل التي تعتبر غزة كياناً منفصلاً، وهو ما يضمن لها بهذه الطريقة عدم توفر إمكانية تحقق اتفاق سياسي حتى في الطرف الفلسطيني.

وإذ يشير برئيل إلى أن هذا الموقف يناقض الموقف المصري بشأن الدفع نحو مصالحة بين حركتي فتح وحماس، والتي يفترض أن تفضي إلى انتخابات في كل مناطق فلسطين. يمكن أن نُؤدي إلى انتصار «حماس»، إلا أنه يبيّن أن إسرائيل تعلمت من جانبها أن بمقدورها الاعتماد على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، مذكراً بأنه قام بإلغاء الانتخابات التي كان يفترض أن تجرى في مايو الماضي، ولم يحدد موعداً جديداً لها. ويؤكد برئيل أن الاعتبارات الإسرائيلية لا تغيب عن بال مصر، وهو ما ينعكس عملياً في عدم إصدار القاهرة دعوات لحل شامل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبدلاً من ذلك فإنها تكتفي بهدف «متواضع» هو تثبيت وقف إطلاق نار طويل الأمد يشمل تحميل «حماس» المسؤولية عن كل ما في القطاع، وإلزامها بالتوقف عن المقاومة المسلحة لضمان إعمار غزة.

إدارة بايدن تترك الأزمة الإثيوبية للوساطة الأفريقية

أبي أحمد يتعهد بـ«تدمير» المتمردين

يواصل رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد قيادة المعركة على الأرض ضد متمردي تيغراي، إذ تعهد مجدداً أمس بـ«تدميرهم»، بينما لا تزال الضغوط الأميركية والدولية غير كافية لوقف الحرب

أديس أبابا ـ **العربي الجديد**
واشنطن ـ **فكتور شلهوب**

يزداد الوضع الأمني في إثيوبيا تدهوراً، على وقع تدخل دولي وكذلك أميركي يمكن وصفه بأنه دون المأمول، من أجل وقف المعارك التي بات يديرها على الأرض من طرف الحكومة الفيدرالية رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، متوعداً «جبهة تحرير شعب تيغراي». وأكد أبي أحمد مجدداً أمس السبت أن قواته «ستدمّر» متمردي إقليم تيغراي الشمالي، فيما بثت وسائل الإعلام الرسمية تسجيلات مصورة ذكرت أنها التقطت أثناء وجوده على جبهة القتال. وقال أبي، في تسجيل مصوّر مدته 34 دقيقة نشر على صفحة مكتبه في «تويتر» أمس، «ندمر العدو بشكل شامل، لا عودة (من الحرب) من دون الانتصار». وأضاف «سننتصر، يتفرق الأعداء، وهناك مناطق يجب أن نسيطر عليها».

والجمعة، بثّ الإعلام الرسمي تسجيلاً مصوراً قال إنه الأول لأبي بزي عسكري على الجبهة. وتضمن التسجيل مقابلة تعهد رئيس الوزراء فيها بـ«دفن العدو». ومُنعت وسائل الإعلام المستقلة عملياً من الوصول إلى المناطق المتأثرة بالحرب في الأسابيع الأخيرة. وأقام مسؤولون في أديس أبابا أمس حفلاً للرياضيين والفنانين الذين سيتوجهون شمالاً لزيارة قوات الجيش.

في الأثناء، يزداد القلق الدولي حيال إمكانية شن المتمردين هجوماً على العاصمة، فيما تكرر دول عدة باستمرار، بينها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا، الدعوة لمواطنيها إلى مغادرة إثيوبيا. كذلك تنوي فرنسا إجلاء بعض مواطنيها على متن رحلة مستأجرة اليوم الأحد.

وتكتفي الولايات المتحدة إلى الآن بالتعبير عن قلقها من تدهور الأوضاع، فضلاً عن دعوتها لإجراء مفاوضات عاجلة لوقف الحرب. وفي السياق، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، نيد برايس، في بيان في وقت متأخر أول من أمس الجمعة، إن الوزير أنتوني بلينكن يشعر بقلق بالغ إزاء التصعيد العسكري بإثيوبيا، ويدعو إلى إجراء مفاوضات عاجلة بشأن الأزمة. وجاءت هذه التصريحات بعد ساعات من ظهور أبي أحمد، الجمعة، على جبهة القتال مع الجيش الوطني في إقليم عفر بشمال شرق البلاد. وقال برايس إن بلينكن «عبّر عن قلقه البالغ إزاء مؤشرات التصعيد العسكري المقلق في إثيوبيا، وشدد على الحاجة إلى التحرك العاجل لإجراء مفاوضات»، وعلى «أهمية تمرير المساعدات الإنسانية إلى كافة الأطراف المتأثرة بالعمليات العسكرية». وجاء بيان برايس بعد اتصال هاتفي بين الرئيس الكيني أوهورو كينياتا وبلينكن بشأن الأزمة في إثيوبيا.

وكانت مصادر في عفر قد أكّدت لـ«العربي الجديد»، أول من أمس، أن القوات الخاصة لعفر المدعومة من القوات الحكومية استعادت مديرية سفرا ومنطقة بركا، مشيرة إلى أن «جبهة تحرير تيغراي» والقوات المتحالفة معها كانت تحاول السيطرة على هاتين المنطقتين لأنهما تقعان على الطريق المؤدي إلى مدينة ميلي على الطريق الرئيسية بين أديس أبابا وجيبوتي.

ويزداد الوضع تعقيداً على الأرض. وقبل أيام، حذّر المبعوث الأميركي للقرن الأفريقي، جيفري فيلتمان، من أن التطورات الميدانية للأزمة الإثيوبية قد تسبق المساعي الدبلوماسية لحل النزاع بين حكومة أبي أحمد وقوات إقليم تيغراي. وبالفعل سبقتها، وبدا أن كلامه كان بمثابة قراءة لما آل إليه الوضع أكثر منه تحذيراً، وأن الأوان قد فات لتجنب الخيار العسكري.

رافق ذلك ما يشبه التسليم الأميركي بمثل هذا الواقع. وانتقلت وزارة الخارجية من حث الأميركيين على مغادرة إثيوبيا إلى التشديد أول من أمس على ضرورة

خلال حفل في أديس أبابا أمس دعما للقوات الحكومية (أدواردو سو تيراس/ فرانس برس)

> دعا بلينكن لإجراء مفاوضات عاجلة إزاء التصعيد العسكري

خروجهم «الآن»؛ لأنه «لن تكون هناك عملية إخلاء من إثيوبيا كما جرى في أفغانستان»، مع أنها لم تقفل السفارة بعد. الرسالة واضحة، وهي أن القتال قد يصل إلى العاصمة أديس أبابا مع كل ما يترتب على ذلك من مخاطر وتداعيات.

ويأتي ذلك في ظل الحديث عن تفاؤل، ولو حذراً، بالوساطة التي يقوم بها مبعوث الاتحاد الأفريقي الخاص للقرن الأفريقي، إولوسيغون أوباسانجو، علّها تقوى على «فتح كوة» في جدار الأزمة، وبما يوحي بأن كل الآمال باتت معلقة عليها، على الرغم من أنه لم تصدر مؤشرات على تقدّم يذكر حتى الآن في هذا الإطار.

وفي اعتقاد فريق من المحللين أن المشكلة وصلت إلى سكة المواجهة العسكرية، لأكثر من سبب؛ أبرزها أن الدبلوماسية الغربية والدولية «لم تكن جدية» عموماً في التعامل مع الأزمة. فبدلاً من المبادرة اكتفت بممارسة دورها من موقع «رد الفعل». ومعظم الجهود انصبّت على تمرير المساعدات الإنسانية المهمة، لكن غير الكافية لأنها نأت عن التصدي لأصل المشكلة، وتدبير المخارج لها.

يتكشف بذلك مرة أخرى «ضعف النظام الدولي»، وفي القلب منه الأمم المتحدة، الذي فشل أو تراخى في حل المشكلة. ويُضاف إلى ذلك ما يضعه البعض في خانة الانحياز، أو التفضيل لقوات تيغراي، لأسباب منها ما يتصل بإريتريا التي حذرتها واشنطن في الربيع الماضي من التدخل في الإقليم. وتجلّى ذلك في امتناع إدارة بايدن عن ممارسة «ضغوط فعالة» على قوات تيغراي، فيما قام فيلتمان خلال زيارته إلى أديس أبابا، في الرابع من الشهر الحالي، «بتوجيه ما بدا أنه إنذار إلى الحكومة التي أوقفت إدارة بايدن تزويدها بالسلاح منذ الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، ثم فرضت عليها عقوبات في 12 منه».